



ميثاق

تحالف القوى الديمقراطية والمدنية - تَقَدَّم

ديباجة:

في خضم الأزمة الوطنية التي صنعها انقلاب البرهان الجاري، وفي مواجهة فشل نموذج الشراكة مع جنرالات اللجنة الأمنية وقاتلي الشباب والشعب السوداني، وسعيًا لهزيمة الانقلاب وبناء فترة انتقالية مدنية حقيقية وضمن التحول الديمقراطي، واستهداءً بشعارات الثورة ومطالبها في الحرية والسلام والعدالة، وخضوعاً لمطالب الجماهير في الشرعية والشراكة المعبر عنه في مليونيات أكتوبر ونوفمبر 2021 المجيدة،

ونسبة لعدم وجود قيادة موحدة ملتزمة بمبدأ الدولة المدنية الكاملة ورافضة للتحالف والشراكة مع جنرالات الدم، وباعتبار إن غياب الرؤية الواضحة والقيادة الموحدة تشكل أكبر نقاط ضعف الثورة الشعبية الجارية،

واستكمالاً لمواقف قوانا المُعلن عنها طوال الفترة الانتقالية وخصوصاً بعد الانقلاب الراهن، وما عبرنا عنه في العديد من المؤتمرات الصحفية والبيانات والمخاطبات والأوراق،

لذلك فقد تداولت القوى الموقعة أدناه، وكلها قوى ديمقراطية ومدنية وثورية وقع بعضها في حينه على اعلان الحرية والتغيير، بينما شارك بعضها الآخر في الثورة من مواقعه المستقلة، وتوصلت الى ضرورة التكتل تحت اسم (تحالف القوى المدنية والديمقراطية-تقدّم) حول الرؤية والرسالة والمبادئ والاهداف والوسائل التالية:

1. الرؤية:

نسعى لسودان كدولة متقدمة ذات سيادة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وتأمين حياة آمنة مستقرة لكل مواطن؛ عبر تطبيق مشروع وطني متكامل في دولة المواطنة والقانون.

2. الرسالة:

تأسيس السودان يتساوى فيه الجميع في الحقوق والواجبات على أساس المواطنة من خلال تنفيذ رؤية وسياسات "تقدّم" للفترة الانتقالية.

3. المبادئ:-

- ✓ السودان دولة مستقلة حرة لها كيانها الخاص غير تابعة لأي محور خارجي او أيديولوجيا اقليمية او دولية وغير معادية لأي دولة او دين أو حضارة او ثقافة وتعمل من أجل مصالح مواطنها أولاً وأخيراً.
- ✓ كل مواطن ومواطنه سودانية يتمتع بكافة الحقوق وعليه كافة الواجبات التي تقع على غيره من المواطنين، ويحق لكل مواطن التمتع بكافة الحقوق الواردة في المواثيق الدولية ولا يجوز حرمان أي منهم منها، حيث السودانيون متساوون في الوطن وامام القانون
- ✓ تمثل أقاليم السودان الستة (الشمالي والشرقي والايوسط وكردفان ودارفور والخرطوم) وسكانها في قطاعات الدولة كلها بالتساوي ولهم الحق المتساوي في ثروات البلاد وفي حكمها دون اي تمييز بينهم لأي سبب كان.
- ✓ تدار الدولة في السودان برضاء الشعب وعبر صناديق الاقتراع ويعتبر مجرماً من يحاول تعطيل الحق الانتخابي أو إطالة مدة حكمه بمنصب عام، ويعتبر المسؤول الحكومي هو المسؤول الأول أمام الشعب والناخبين عن جميع قراراته سلباً وإيجاباً، ولا يحق لغيره الحكم عبره من الباطن.

4. الأهداف:-

- ✓ أسقاط الانقلاب الحالي واستعادة كافة الحريات (حرية)
- ✓ انجاز السلام الشامل والعاقل في كل مناطق السودان وذلك عبر مخاطبة اسباب الحروب والنزاعات وحلها جذريا، وانجاز مصالحات وطنية وتوطيد السلم الأهلي والوحدة الوطنية، (سلام)
- ✓ تحقيق العدالة في السودان تجاه كل من ارتكب ضد أهل السودان جرائم فردية وجماعية. إن أولى اشتراطات العدل الاعتراف بالمظالم التاريخية. فقد وقع ظلم كبير على مواطني دارفور الكبرى وجنوب وغرب كردفان والنيل الأزرق والانقسنا وشرق السودان وجماهير الكنايي وغيرهم، ويجب على الدولة عبر رموزها تقديم اعتذارها التاريخي لضحايا تلك الحروب والمظالم المستمرة، (عدالة)
- ✓ إقامة فترة انتقالية مدنية حقيقية في حدود 18 شهراً تنتهي بانتخابات حرة ونزيهة، (مدنية)
- ✓ السعي والنضال من أجل تأسيس دولة فيدرالية ديمقراطية متعددة الأعراق والديانات يتساوى فيها المواطنون في الحقوق والواجبات كافة على اساس المواطنة الكاملة والشاملة، وتكفل كل اسس الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفردية منها والجماعية، (تأسيس).

5. الوسائل:-

A. على مستوى مؤسسات الحكم الانتقالي:

- ✓ صياغة دستور انتقالي لحكم فترة الانتقال المدنية القادمة بعد اسقاط الانقلاب،
- ✓ الغاء دور المكون العسكري في الحياة السياسية ونزع كل الصلاحيات الأمنية والاقتصادية منه وفي أولها الولاية على الأموال العامة وغيرها واسناد وزارتي الدفاع والداخلية لعناصر مدنية،
- ✓ تكليف برلمان ثوري انتقالي على المستوى الاتحادي من 100 عضو و6 مجالس تشريعية إقليمية تقوم بالاختيار لها والتمثيل فيها لجان المقاومة والحركات السياسية المناهضة للانقلاب والقوى الاهلية والمدنية لكي تلعب دورها الرقابي والتشريعي كاملا،
- ✓ تكوين سلطة قضائية مستقلة عبر تعيين رئيس القضاء وتكوين المجلس الأعلى للقضاة والمحكمة الدستورية، والمحكمة عليا الاتحادية والمحاكم العليا الإقليمية،
- ✓ يختار البرلمان الثوري الانتقالي مجلسا للرئاسة من 3 أعضاء من أهل الخبرة والنزاهة من بينهم أمرأه واحدة على الأقل يكون الضلع السيادي في السلطة التنفيذية،
- ✓ يختار البرلمان الثوري الانتقالي حكومة مدنية خالصة تتكون من رئيس وزراء و10-15 وزيرا، كما تختار المجالس التشريعية الإقليمية 6 حكومات إقليمية من حاكم و3-5 وزراء تدعمها قوى هذا الإعلان من الشارع وعبر المجلس التشريعي،
- ✓ تقييم عمل هذه الحكومة المدنية وحكومات الأقاليم بعد مرور 6 أشهر من تعيينها وتقييم أداء كل وزير من طرف البرلمان الثوري الاتحادي والمجالس التشريعية الإقليمية واعفاء كل وزير لم يحظ بالثقة ومنح رئيس الوزراء الفرصة لتقديم وزراء جدد على ان يحظوا بموافقة المجلس التشريعي،

B. على مستوى سياسات الفترة الانتقالية:

- ✓ اعداد وثائق وخطط انتقال حقيقي في السودان بما في ذلك خطة حكومية متكاملة لإنعاش الاقتصاد وإعادة هيكلته وإعادة هيكلة القوات النظامية وبناء جيش قومي موحد. (متوفرة مسوداتها). يمكن ان يتم تفصيل وتدقيق تلك الخطط عبر مؤتمرات قطاعية وفنية مختلفة،
- ✓ اجراء تعداد سكاني محدث والعمل على ملفات النازحين واللاجئين وتعويض كل من تضرر بالحرب وتوفير الأموال اللازمة لتلك المشاريع،
- ✓ تمييز المناطق المتأثرة بالحروب إيجابياً وترك نسبة أكبر من ايراداتها المحلية لها ودعمها بنسبة أكبر من الناتج القومي وتكلف لجنة لإعادة الإعمار تشارك فيها جميع المكونات الإثنية والمناطقية والمواطن المحلي، وخطط مدروسة وعمل دؤوب يهدف لإنهاء الظلم التاريخي مرة وللأبد،
- ✓ اقامة المحاكمات في الحق العام، والتسريع في المحاكمات والقضايا المرفوعة ضد رموز النظام السابق وانقلاب 25 أكتوبر وجرائمهم في مناطق النزاعات وباقي اقاليم السودان. وإلى أن يتم ذلك التعامل مع المحكمة الجنائية

- الدولية قبولاً وتنفيذاً لقراراتها، ومحاسبة ومحكمة كل من فسد وأفسد وأجرم واستعادة المال العام، على أن تعقد المحاكمات في كل مدن السودان من أجل إقامة العدل ورد الحقوق إلى أصحابها،
- ✓ الإسراع بالإصلاح الاقتصادي مع مراعاة إن أي إصلاح اقتصادي يجب أن يكون علمياً ومدروساً وهادفاً نحو تحقيق مصالح الشعب وزيادة دخل الفرد، وأن محاربة الفقر والتمتع بحياة أفضل للمواطن السوداني هو الهدف الكلى للدولة ويجب العمل عليه لا أي هدف آخر، والتوجه نحو انفتاح الدولة الاقتصادي بوضع خطط عمل لكيفية رفع العقوبات القديمة والجديدة وكيفية وزيادة الإنتاج الزراعي والصناعي ورفع كافة المعوقات ضده،
- ✓ توفير الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات المياه والكهرباء بمستوى لائق ومعالجة أزمات المعيشة والغذاء كنتيجة لازمة للإصلاح الاقتصادي المنشود،
- ✓ وضع استراتيجية وهيكل وخطط للسياسة الخارجية تهدف لمصلحة المواطن السوداني أولاً، ولا تسعى بأي شكل الي دعم توجه سياسي او عقائدي معين او لتصدير الایدولوجيات وإنما يكون ديدن الدولة السودانية العمل على دعم الاستقرار والتعاون الإقليمي وزيادة النشاط التجاري مع جاراتها، ولا يجوز صرف أموال للدولة على أي تغيير لنظام سياسي لدولة مجاورة او تصدير ايدولوجيا أو عقيدة،
- ✓ التوجه السريع نحو استقرار الدولة عبر تشجيع وإصلاح العمل السياسي وتوطين الحكم المحلي وتحقيق السلام وتنشيط الاقتصاد، وباعتبار أن الوصول للحكومة المنتخبة في أقرب فرصة هو عمل من أجل وضع الدولة على قاعدة الانطلاق نحو المستقبل، والوصول للاستقرار المدني والنظام الديمقراطي الكامل،
- ✓ إصلاح المؤسسة العسكرية وهذا يشمل القوات المسلحة والشرطة والامن وحل ودمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة والشرطة ودمج قوات الحركات الثورية في الجيش الوطني ونزع السلاح غير القانوني من ايدي المواطنين. هذا لا يمكن أن يتم بدون الاعتراف بالدور التاريخي لقوات الحركات المسلحة ومساهماتها الكبيرة في النضال ضد نظام البشير ثم بدور الكثير من ضباط وجنود الجيش في صناعة التغيير في ثورة ديسمبر وفي النضال ضد انقلاب 25 أكتوبر الراهن. إن أولى واجبات الدولة هو إعادة هيكلة تلك القوات وتعليمها وتدريبها بما يضمن علاقتها السليمة مع الشعب والدولة، وهذا لا يتم الا عبر خطط إصلاح متكامل لرفع كفاءتها ولزيادة وعيها بشرف العسكرية، بدلا من دفعها نحو البطش وعسكرة الدولة والتحكم في السلطة،
- ✓ تنظيم وتشجيع الإعلام الوطني وتنظيف الاعلام ومناهج التعليم ومؤسسات الخدمة المدنية من بقايا النظام السابق قوانيناً وممارسات وافراداً، وفق قوانين العزل السياسي والمحاسبة القانونية والجنائية عما تم ممارسته من فساد وتخريب،
- ✓ إعادة تنظيم العمل النقابي والأهلي والخيري على قاعدة الديمقراطية والمحاسبية والانتخابات الحرة، ووفق قوانين تضمن حرية وحيدة واستقلالية المجتمع المدني ومكوناته المختلفة،
- ✓ الاهتمام بقضية البيئة في السودان بمعناها الشامل الذي يتضمن القطاع الغابي واعادة استزراع الصحراء ووقف التلوث ومكافحة التصحر والعطش بالنسبة للمواطنين الذين لا يحصلون على مياه دائمة، والعمل على إيقاف التدهور البيئي وتحقيق التكامل بين النهوض الاقتصادي السليم والتوازن البيئي والذي يلزم ان توضع البيئة

في قمة هرم الاهتمامات العاجلة كجزء لازم من بناء الدولة الجديدة القادرة على الحفاظ على مواردها الطبيعية ومنع تدهورها،

✓ تنظيم انتخابات حرة وديمقراطية وفقاً لما يقره الدستور الدائم وقانون الانتخابات المتوافق عليه.

C. على مستوى تحالف القوى الديمقراطية والمدنية - تقدم:

✓ هيكل التحالف ليقوم بدوره المطلوب في العمل السياسي والجهادي والتنظيمي والتصدي لتنفيذ مقررات هذا الإعلان،

✓ انشاء مجموعات العمل وتحديد المسؤولية عن الملفات داخل التحالف لصياغة ووضع برامج التحالف التفصيلية لإدارة السودان في مرحلة الانتقال وما بعدها والحوار حولها مع كل اصحاب المصلحة،

✓ العمل على دراسة اوضاع المناطق المتأثرة بالنزاعات، والمبادرة في برامج للسلام الأهلي والصلح الاجتماعي، والقيام بدراسات ميدانية لإعادة النازحين وتحديد المسارات، وإجراء تعدادات سكانية نموذجية،

✓ ضمان مشاركة التحالف في كل الحوارات السياسية والاتفاقات وتقديمه لمرشحين لمؤسسات الحكم الانتقالي المدني على مستوى الندية مع المكونات الأخرى وتحالفه مع لجان المقاومة وبقية القوى الثورية لإنجاز مطالب الثورة دون الركض للشراكة العقيمة مع العسكر والمحاصصات الرخيصة،

✓ التنسيق بين أطراف التحالف والاستعداد لخوض الانتخابات العامة مجتمعين بعد إنهاء الفترة الانتقالية.

إننا بذلك ندعو كل القوى السياسية والمدنية والأهلية وكل أصحاب المصلحة للاصطفاف نحو إسقاط الانقلاب وبناء فترة انتقالية مدنية حقيقية وضمان التحول الديمقراطي، والسير قدماً في طريق بناء الدولة السودانية الجديدة القوية المنحازة لمواطنيها والمحكومة عبرهم وبهم ولصالحهم.

تحالف القوى الديمقراطية والمدنية والثورية (تقدم)

التاريخ 2021/12/2م

info@taqadam.org

www.taqadam.org

Watsapp: +48888524519